PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Aqaria**
DATE:	**15-February-2015**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**60,000**
TITLE :	**According to Moody's Projections: A 30% Drop in Fuel Subsidy Spending in Egypt in New Budget**
PAGE:	**02**
ARTICLE TYPE:	**General Industry News**
REPORTER:	**Staff Report**

VANTAGE COMMUNICATIONS

TOTAL COMMITTED TO BETTER ENERGY

PRESS CLIPPING SHEET

وفقاً لتوقعات موديز:

تراجع الإنفاق على دعم الوقود فى مصر 30٪ بالموازنة الجديدة

MOODY'S

قالت وكالة موديز للتصنيف الائتمانى إن هبوط أسعار النفط العالمية سيكون ذا آثار إيجابية على أوضاع المالية العامة فى مصر، حيث إن تراجع الإنفاق على دعم الوقود المخصص من قبل الحكومة فى الموازنة سيفوق تأثير انخفاض الإيرادات المرتبطة بالنفط، وأضافت موديز، فى تقرير حديث، أن الإنفاق على دعم الوقود فى مصر يمكن أن يكون أقل بحوالى 30٪ مما هو مقدر فى ميزانية العام 2015.

كان وزير الاستثمار المصرى، أشرف سالمان، قال إن تراجع أسعار النفط العالمية سيصب فى صالح الاقتصاد المصرى خاصة وأن مصر دولة مستوردة للنفط، وفقدت أسعار النفط أكثر من 50 ٪ من قيمتها منذ منتصف 2014 وحتى نهاية يناير الماضى، فيما اقتربت الأسعار من أدنى مستوى فى 6 سنوات خلال الشهر الماضى.

كانت وكالة موديز قد خفضت فى يناير الماضى، توقعاتها لسعر برنت إلى 55 دولاراً للبرميل فى عام 2015 و 65 دولار فى عام 2016، وذلك يعنى لمصر توفير نحو 70 دولارا للبرميل خلال العام المالى 2015/2014 ونحو 60 دولاراً للبرميل خلال العام المالى القادم 2016/2015.

وخفض سيتى بنك توقعاته لأسعار النفط الخام قائلا إن خام غرب تكساس المتوسط (الأمريكى) قد يهوى حتى نطاق العشرين دولاراً قبل أن يتعافى ليصل إلى مستوى تعادل جديد، وخفض البنك الاستثمارى تنبؤاته لسعر نفط برنت فى المتوسط فى عام 2015 إلى 54 دولارًا للبرميل من 63 دولارًا وخفض توقعه للسعر فى 2016 بمقدار دولار إلى 69 دولارًا للبرميل.

وخفض البنك توقعاته لسعر خام غرب تكساس الأمريكى فى عام 2015 إلى 46 دولارًا للبرميل من 55 دولارًا فى تقدير سابق بينما خفض تنبؤاته لعام2016 إلى 61 دولارًا للبرميل من 62 دولارًا.

وفى حال وصلت أسعار النفط إلى مستويات توقعات سيتى بنك، فستنتعش موازنة مصر خلال العام بحوالى 75 دولاراً فى البرميل خلال 2015/2014 وتصل إلى 65 دولاراً خلال العام 2016/2015، و قامت مؤسسة التصنيف الائتمانى ستاندرد أند بورز بخفض تنبؤها لمتوسط أسعار نفط برنت إلى 55 دولارا للبرميل لعام 2015 من تقديرها السابق 105 دولارات.

وقال البنك الدولى فى تقرير حديث إن هبوط أسعار النفط فى الأسواق العالمية ستساهم فى تقليص العجز المالى وميزان المعاملات التجارية ومعدلات التضخم والفقر فى مصر، وأضاف البنك أن انخفاض النفط سيؤثر إيجابا على معدلات النمو فى مصر، بما يعزز من قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من النفط بفضل انخفاض تكاليف استيراده وهو ما سيؤدى إلى زيادة الإنتاج ومعدلات استغلال الطاقة الإنتاجية، واوضح التقرير أن تراجع النفط قد يساعد مصر على الاستفادة من إمدادات الطاقة الإضافية خلال فصل الصيف وتفادى الانقطاع المتكرر للكهرباء.

وقال ستيفن دايك، المحلل لدى موديز "نتوقع أن التخفيضات الإضافية المحتملة فى مشروع قانون دعم الوقود – الذى يمثل 13٪ من الإنفاق العام – سوف تفوق الانخفاضات المحتملة فى الإيرادات المرتبطة بالنفط وذلك من شانه أن يدعم استراتيجية الحكومة للحد من العجز المالى".

أشرف سالمان

وتقول وكالة موديز إن ميزان الحساب الجارى فى مصر سيستفيد بشكل طفيف نتيجة لانخفاض أسعار النفط، وتتوقع الوكالة أن يسجل الحساب الجارى عجزاً بـ 1,5٪ و2,3٪ من الناتج المحلى الإجمالى، فى عام 2015 و2016 على التوالى.

وقال اشرف سالمان، وزير الاستثمار المصرى، أن حكومة بلاده تستهدف خفض عجز الموازنة إلى 8٪ وان تتجاوز معدلات النمو الاقتصادى 7٪ خلال الأربعة سنوات القادمة، فيما صرح وزير المالية المصرى، هانى قدرى، أن بلاده تخطط لخفض العجز فى الموازنة إلى 11٪ فى العام المالى الجارى الذى بدأ فى يوليو الماضى مقابل 12,8٪ فى العام المالى الماضى، وبلغ عجز الموازنة خلال النصف الأول من 2014–2015، نحو 132 مليار مقارنة بعجز قدرة 89,4 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من 2013–2014.

وتتوقع موديز مواصلة التحسن فى تدفقات الاستثمار الأجنبى والتى ستدعم بدورها استقرار احتياطى النقد الأجنبى لمصر، وقال ستيفن دايك، المحلل لدى موديز، إن الأسعار المنخفضة توفر قدرا من الدعم للوضع الائتمانى السيادى لمصر، ومن المرجح أن تؤدى إلى تحسن طفيف فى الميزان المدفوعات والحسابات المالية الحكومية.

كان البنك المركزى المصرى أعلن، أن صافى الاحتياطات الدولية ارتفع بنهاية شهر يناير إلى 15,429 مليار دولار مقارنة بنحو 15,332 مليار دولار فى ديسمبر السابق عليه، بارتفاع 97 مليون دولار او ما يعادل 0,6٪، وبدأ الاحتياطى الأجنبى لمصر موجة تصاعدية مع مطلع العام الماضى استمرت لمدة 4 شهور ليسجل أعلى مستوياته فى ابريل بقيمة 17,489 مليار دولار بدعم من المساعدات العربية والتحسن الطفيف فى ميزان المدفوعات لكن بدأ التراجع خلال الشهور التالية مع التزام مصر بسداد التزاماتها المالية وديونها الخارجية.

وأكد البنك الدولى أن انخفاض أسعار النفط العالمية بأكثر من 50٪ منذ شهر يونيو الماضى، ستكون له آثار وتداعيات واسعة على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأوضح البنك عبر أحدث تقرير له بعنوان "الموجز الاقتصادى الفصلى لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: انخفاض أسعار النفط" إنه من المتوقع أن يستفيد مصر من تلك التراجعات، وأشار التقرير فى الوقت نفسه إلى أن ميزان التجارة فى مصر من الممكن أن يتحسن بنسبة تصل إلى 2٪.

وقالت موديز فى مذكرة بحثية فى وقت سابق أن الدول المستوردة للنفط ومن بينها مصر من أكبر المستفيدين من حرب تكسير العظام الدائرة فى ساحة سوق النفط، وأشارت إلى أن تلك التراجعات العنيفة التى هبطت بسعر النفط بأكثر من 50٪ خلال ستة أشهر ستساعد الحكومة المصرية على خفض فاتورة الإنفاق على الكهرباء ودعم الطاقة، وهو ما سينعكس إيجابا على ميزان المدفوعات، مؤكدة أن تلك التراجعات ستسمح للحكومة المصرية بتنفيذ رؤيتها فى تنفيذ مشروعات تخدم الطبقات الاقل حظاً، إضافة إلى تحسن ملموس سيطرأ على بند المصروفات مما سيعمل على خفض عجز الموزانة.